

تعديلات على المعايير الدولية الخاصة بمجلس المعايير الدولية للتدقيق  
والتأكيد

---

دليل لواقعي المعايير الوطنية الذين يعتمدون  
المعايير الدولية الخاصة بمجلس المعايير  
الدولية للتدقيق والتأكيد لكن يجدون أنه من  
الضروري إجراء تعديلات محدودة

مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد  
الاتحاد الدولي لخبراء المحاسبين  
Fifth Avenue, 14<sup>th</sup> Floor 545  
New York, New York 10017 USA

تمّ إعداد موقف السياسة العامة هذا من قبل مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد وهيئة تحديد معايير مستقلة ضمن الاتحاد الدولي لخبراء المحاسبين. ويكمن هدف مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد في خدمة المصلحة العامة من خلال وضع معايير تدقيق وتأكيد عالية الجودة ومن خلال تسهيل تقارب المعايير الدولية والوطنية، وبالتالي تحسين جودة الممارسة ووحدها في جميع أنحاء العالم وتعزيز الثقة العامة في مهنة التدقيق والتأكد العام.

إنّ هذه الورقة غير أساسية. يعتبر مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد، لغاية السعي وراء فهم مشترك بين واضعي المعايير الوطنية والجهات التنظيمية والجمهور، أنه من الواجب إبداء موقفه من الظروف التي يعتبر أنه يجب توفّرها قبل أن يؤكد أيّ واضح معايير وطنية أن معاييرها تتوافق مع المعايير الدولية الخاصة بمجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد.

ويمكن تنزيل موقف السياسة العامة هذا مجاناً من موقع الاتحاد الدولي لخبراء المحاسبين على ويب: <http://www.ifac.org>. ويكون النص المعتمد منشوراً باللغة الإنجليزية.

تكمن مهمة الاتحاد الدولي لخبراء المحاسبين في خدمة المصلحة العامة وتعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاديات دولية قوية من خلال وضع معايير احترافية ذات نوعية عالية والترويج للتقيد بها، مما يعزز التقارب الدولي حول هذه المعايير ويعالج مسائل المصلحة العامة حيث يكون للخبرة المهنية الأهمية الأكبر.

حقوق النشر © يوليو 2006 محفوظة للاتحاد الدولي لخبراء المحاسبين. جميع الحقوق محفوظة. تمّ منح الإذن لإجراء نسخ من هذا العمل شرط أن تكون هذه النسخ للاستخدام في الصفوف الأكاديمية أو للاستخدام الشخصي وهي ليست للبيع أو النشر وشرط أن تحمل كل نسخة سطر الإقرار التالي: "حقوق النشر © يوليو 2006 محفوظة للاتحاد الدولي لخبراء المحاسبين. جميع الحقوق محفوظة. يُستخدم بإذن." و إلا يُطلب إذن كتابي من الاتحاد الدولي لخبراء المحاسبين لنسخ هذا المستند أو حفظه أو نقله، باستثناء ما يسمح به القانون. اتصل بـ [Permissions@ifac.org](mailto:Permissions@ifac.org).

ISBN : 978-1-60815-081-6

## تعديلات على المعايير الدولية الخاصة بمجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد

لدليل لوائح المعايير الوطنية الذين يعتمدون المعايير الدولية الخاصة بمجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد ولكن يجدون أنه من الضروري إجراء تعديلات محدودة

### الهدف

1. إن الهدف من هذه الورقة هو تبيان السياسة العامة لمجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد حول السؤال: ما هي التعديلات التي يمكن لوضع معايير وطنية يعتمد المعايير الدولية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد كمعايير وطنية أن يجربها على المعايير الدولية مع التأكيد أن المعايير الوطنية الناتجة تتوافق مع المعايير الدولية؟
2. غالبًا ما يتبع واضعو المعايير الوطنية سياسة عامة لاعتماد المعايير الدولية كمعايير وطنية مع إجراء تعديلات بسيطة أو من دون إضفاء أي تعديلات عليها. وقد يرغب واضعو المعايير الوطنية على الأرجح بتأكيد أن معاييرهم الوطنية تتوافق مع المعايير الدولية. وتبين هذه الورقة وجهات نظر مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد حول الظروف التي يمكن لأي واضع معايير وطنية فيها أن يجري فيها هذا التأكيد.
3. تجدر الإشارة إلى أن مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد لا يوافق على استخدام مصطلحات مثل "المستند إلى" أو "التزامًا بـ" أو "التزامًا بمبادئ" المعايير الدولية.
4. لا تتناول هذه الورقة أي ناحية أخرى من موضوع التقارب العام. كما أنها لا تستبعد احتمال أن يكون واضعو المعايير الوطنية الذين يعتمدون مقارنة مختلفة قد وضعوا معايير وطنية مساوية من حيث الأثر على المعايير الدولية.

### التوافق مع المعايير الدولية

5. يعتبر مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد المعايير الوطنية التي تتضمن المعايير الدولية المعدلة على أنها متوافقة مع المعايير الدولية حين يتم تلبية الشروط المبينة في الفقرات 6-10.
6. إن المعايير الدولية التي ينشرها مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد هي التالية:
  - (أ) المعايير الدولية في مراقبة النوعية.
  - (ب) المعايير الدولية في التدقيق.
  - (ت) المعايير الدولية المتعلقة بمهام المراجعة.
  - (ث) المعايير الدولية لمراجعة مهام التأكيد.
  - (ج) المعايير الدولية في الخدمات ذات الصلة.
7. لن تُعتبر المعايير الوطنية متوافقة مع المعايير الدولية ذات الصلة في الفئات (ب) إلى (ج)، إلا إذا طُلب أيضًا من محاسبين محترفين مطلوب منهم اتباع هذه المعايير الوطنية اتباع معيار وطني يتوافق مع المعايير الدولية في مراقبة النوعية.
8. تُعتبر المعايير الوطنية متوافقة مع فئة المعايير الدولية في حال كانت تتضمن كافة المتطلبات والإرشادات<sup>1</sup> الخاصة بالمعايير الدولية في تلك الفئة، إلا في حالات التعديلات المسموح بها المُبيّنة في الفقرتين 8 و9. وليس بالضرورة أن تكون كافة المتطلبات والإرشادات الخاصة بأحد المعايير الدولية مُضمّنة في معيار وطني موحد. ويمكن أن تكون عناصر مختلفة من معيار دولي مُضمّنة في معايير وطنية مختلفة شرط أن:
  - (أ) تشمل هذه المعايير مجموعة كل المتطلبات والإرشادات الخاصة بالمعيار الدولي؛ و

<sup>1</sup> تعني "المتطلبات والإرشادات" في حالة المعايير المكتوبة بالأسلوب المعتمد قبل مشروع الوضوح: "المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية إضافة إلى الإرشادات ذات الصلة"؛ وفي حالة المعايير المكتوبة بالأسلوب المعتمد لاحقًا: "الأهداف والمتطلبات ومادة الاستخدام". وفي الحالتين، يجب تطبيق التعريفات المشمولة في المعايير والمصطلحات.

(ب) تحمل المتطلبات والإرشادات المشمولة في المعيار الوطني نفس النية (من حيث معناها وأثرها) والصلاحية التي تحملها في المعيار الدولي. يفرض هذا الشرط ألا تؤثر طريقة تضمين المتطلبات على المعنى والأثر وأن يكون أي محاسب محترف يتبع المعايير الوطنية ملزماً بأخذ بالاعتبار كل الإرشادات، كما تكون مُضمَّنة، بغية فهم المتطلبات وتطبيقها، كما تكون مُضمَّنة.

8. يحدّد واضع المعايير الوطنية لأغراض التوافق بموجب هذه السياسة الإضافات إلى أي معيار وطني بما يلي:

(أ) المتطلبات الوطنية القانونية والتنظيمية.

(ب) المتطلبات أو الإرشادات الأخرى غير المتوافقة مع المتطلبات أو الإرشادات الحالية في المعيار الدولي.

يُشجّع واضعو المعايير الوطنية على إبلاغ مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد بالإضافات التي تطرأ على الفقرة 8(ب) لدراستها في المستقبل.

9. يحدّد واضع المعايير الوطنية لأغراض التوافق بموجب هذه السياسة الحذوفات من أي معيار وطني أو أي تعديلات أخرى عليه بما يلي:

(أ) إزالة الخيارات (الحلول البديلة) المنصوص عليها في المعيار الدولي.

(ب) المتطلبات أو الإرشادات التي لا يسمح القانون أو النظام بتطبيقها أو التي تتطلب تعديلاً لتكون متوافقة مع القانون أو النظام.

(ت) المتطلبات أو الإرشادات، حيث يذكر المعيار الدولي أن الممارسات المختلفة قد تُطبّق في مختلف الاختصاصات القضائية ويكون واضع المعيار الوطني موجوداً في منطقة الاختصاص القضائي تلك.

ولكن، في حالة الفقرة 9(ب)-(ت)، يجب تلبية هدف أي شرط محذوف. بالتالي، من الضروري أن يستبدل واضع المعيار الدولي الشرط المحذوف ببديل مناسب يفي، وفق تقدير واضع المعيار الدولي، باختيار مقدمة إلى المعايير الدولية حول مراقبة النوعية والتدقيق والمراجعة وغيرها من الضمانات والخدمات ذات الصلة في الظروف الاستثنائية عندما يقدّر محاسب محترف أنه من الضروري الانحراف عن مبدأ أساسي أو إجراء ضروري لمعيار دولي بغية إنجاز هدف المهمة<sup>2</sup>.

10. تخضع التعديلات في المعايير الدولية إلى إجراء مقبول يضعه واضع المعيار الوطني<sup>3</sup> علاوة على ذلك، يسلط المعيار الوطني الضوء على المعايير الدولية أو يشرح تعديلاتها. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ واضعو المعيار الوطني مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد بأي تعديلات على الفقرة 9(ب) التي من المتوقع أن تكون نادرة.

## المسائل الأخرى

11. قد يشير واضع معيار وطني ينطبق عليه هذا الإرشاد إلى المعايير الدولية الخاصة به على أنها متوافقة مع إحدى فئات المعايير الدولية أو أكثر المشار إليها في الفقرة 6(ب)-(ج) فقط إذا تمّ تضمين المعايير الدولية في مراقبة النوعية وكل المعايير الدولية/الحالية للفئة ذات الصلة. حيث لا يقوم واضع المعيار الدولي بتضمين كافة المعايير الدولية الحالية (مثلاً بسبب تأخيرات في إصدار معيار دولي جديد للاستخدام الوطني)، يعدل واضع المعيار الدولي الإشارة بشكل مناسب للتوافق مع المعايير الدولية ويكشف عن المعايير الدولية التي تمّ تضمينها وتلك التي لم يتمّ تضمينها بشكل واضح.

12. يشجّع مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد واضع المعايير الوطنية على الحفاظ على سجل يبيّن طريقة تضمين المعايير الدولية في المعايير الوطنية، بشكل كافٍ لإظهار ما تمّ أو لم يتمّ تضمينه وإظهار أنه قد تمّ إجراء هذا التضمين لتجنب أي تغيير في المعنى والأثر.

<sup>2</sup> إن شرط المقدمة هذا هو قيد المراجعة.

<sup>3</sup> يكون الإجراء المقبول هو إجراء محدد وشفاف يتضمّن التشاور ودراسة آراء مجموعة واسعة من أصحاب المصالح.

دليل لوضعي المعايير الوطنية الذين يعتمدون المعايير الدولية الخاصة بمجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد لكن يجدون أنه من الضروري إجراء تعديلات محدودة

13. يُوصى بإجراء أي ترجمات للمعايير الدولية وفقاً لإجراء متوافق مع بيان السياسة العامة، ترجمة المعايير والإرشادات الصادرة عن الاتحاد الدولي لخبراء المحاسبين (الصادر في سبتمبر 2004).



**International Federation of Accountants**

545 Fifth Avenue, 14<sup>th</sup> Floor, New York, NY 10017 USA

Tel +1 (212) 286-9344 Fax +1(212) 286-9570 [www.ifac.org](http://www.ifac.org)